

والاستعمار : تجربة الجزائر في العهد الكولونيالي

د. يسلي مفران

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

نظرا لخصوصيات هذا الموضوع الذي هو ذو طبيعة مختلطة قانونية وسياسية وتاريخية، فهو بهذا يندرج في إطار فلسفة القانون، ولذلك يركز على الناحية التاريخية لتوضيح الدور الفكري والثقافي للتيارات الوطنية في المحافظة على الهوية الجزائرية من الذوبان في المجتمع الفرنسي.

وقد قسم الموضوع إلى قسمين، يتناول الأول موقف السياسة الفرنسية من الهوية الجزائرية، والقسم الثاني رد فعل التيار الوطني على هذه المواقف التي ترمي إلى نكران وجود أمة جزائرية. وقد أكد التيار الوطني وجود الهوية الجزائرية منذ أن وجدت كل أمم الدنيا بتاريخها ووحدتها الدينية واللغوية، كما سنبين ذلك في المحورين التاليين:

المحور الأول: موقف السياسة الاستعمارية من الهوية الجزائرية أثناء الاحتلال.

لم يقتصر الاحتلال الفرنسي للجزائر على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل عمد إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها. وقد ظهر حقه الصليبي في إصراره على إفساد العقول وتجهيل الشعب وتحطيم مقومات الأمة، وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية لأنهما يمثلان الشخصية المعنوية للدولة الجزائرية، وهذا يناقض حضارة المستعمر ويعرقل أهدافه، ومشاريعه. ويمكن تلخيص عمله التخريبي في ثلاث نقاط أساسية وهي كالتالي:

1. القضاء على المراكز الثقافية:

وتتمثل هذه السياسة في إغلاق العديد من المساجد والمدارس التعليمية لأنها كانت مراكز التنقيف للصغار والكبار، وغرس روح الشهامة والاعتزاز في نفوسهم، كما حولت المؤسسات القرآنية التي سلمت من التخريب إلى أوكار تدين بالولاء مع الاقتصار فيها على حفظ القرآن. وهذا ما أعترف به أحد المستشرقين سنة 1908 حين قال: "إن المساجد والمؤسسات التعليمية مقتصرة على تعليم القرآن الذي يحفظه التلميذ عن ظهر قلب، أما المدارس التي يستطيع التلميذ أن يتعلم فيها مواد أخرى، فعددها محدود جدا، ويبدو أن هذا العدد يتناقص باستمرار"¹.

وهكذا استطاعت فرنسا أن تقلل المراكز الثقافية وتهدم الكثير منها، واستولت على الأوقاف التي تغذيها وتميها. ثم حاول المستعمر تشويه تاريخ الجزائر وادعى أنه ليس لنا تاريخ ولا حضارة.

2. تشويه تاريخ الجزائر:

حتى يتمكن المستعمر من بسط نفوذه على الجزائريين حاول أن يقتل في نفوسهم جذوة الاعتزاز بتاريخهم وقيمته الحضارية، والمبادئ التي كانوا يؤمنون بها. وادعى أنه ليس لهم تاريخ ولا حضارة، في حين أنه صاحب رسالة وحضارة. وإننا شعب متخلف ومتوحش، والعقل الجزائري كان وما يزال راكدا ومتحجرا، أما العقل الأوروبي "الديكارتي" حسب تصورهم، فهو عقل جامع منطلق إلى ميادين المعرفة ويجوب آفاق الحياة يكتشف أسرارها ويحاول السيطرة على المجهول والمخفي منها².

هكذا إذا، ظهرت فكرة التفاضل والتمايز بين الشعوب، فكان هناك علماء يؤمنون بأفضلية الشعوب الأوروبية عن الشرقية، وينادون بضرورة التمدن لهذه الأخيرة لأنها متخلفة عن الركب الحضاري وهم يحاولون بذلك ربط ماضي الجزائر بالكنيسة من الوجهة الحضارية والثقافية والدينية³.

والواقع عكس كل ذلك، لأن هدف الاستعمار لم يكن تمدين الجزائر، بقدر ما هو تحطيم الرصيد الثقافي والمعنويات التي يتمتع بها الشعب الجزائري، ويتجلى ذلك في الموقف الفرنسي الراض للثقافة الوطنية واستبدالها بالثقافة الفرنسية⁴.

3. استبدال التعليم العربي بالتعليم الفرنسي

لقد كان الغرض من هذا التعليم هو تحويل المجتمع الجزائري تحويلا كليا يجعله يخدم مصالح المستعمر، ولهذا اتبعت السلطة الفرنسية سياسة الاندماج⁵ وارتأت أن التعليم أحسن وسيلة لتلقين الناس عادات جديدة في التفكير والتذوق والسلوك.

وقد كتب "جورج هاردي" مدير التعليم في الجزائر وصاحب نظرية استعمارية في الموضوع كلمة صريحة في هذا الشأن فقال: "إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلهم أكثر ولاء وإخلاصا في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة ونتيح لهم الفرصة بمعاشرتنا باستمرار، بذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدينا، فالمقصود إذا، هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد"⁶.

وقد عمل المستعمر لحصر هذا النوع من التعليم في أقلية محدودة جدا تعرف بالنخبة تتوسط بينه وبين بقية الشعب، ويمكن تلخيص هدف المستعمر في هذا المجال في نقطتين وهما:

1. تكوين نخبة غير وطنية من المثقفين: وهي مقطوعة عن الجماهير الشعبية ويشعر أولئك المثقفون بأنهم غرباء بين ذويهم فتقطع صلتهم بأبناء الوطن ويتكروا للتقاليد ويتقمصون شخصية الأجنبي، بعد أن ظلوا السبيل وأعمتهم الدعاية الاستعمارية، وأصبحوا نخبة تدعو لسياسة الإلحاد والتجنس.

2. فرنسة الوسط الجزائري: عملا بالقرار الصادر سنة 1882 القاضي بتسمية الشوارع والساحات الجزائرية بأسماء حكام ومثقفي وجنرالات فرنسا، مثل "فيكتور هيقو"، و"فولتير" و"روفيقو" و"باستور" و"ديكارت" و"دي بورمون"

و"مونتسكيو"، وأنشأوا الحالة المدنية التي أدت إلى فرض بطاقة تعريف على المواطنين، وشوهوا الشخصية الجزائرية بمنح الأسر الجزائرية أسماء زعمائهم، وكثيرا ما تكون مهينة ومضحكة⁷، لأنها غريبة عن ثقافتنا.

إضافة إلى ذلك فتح المدارس الفرنسية في مناطق من البلاد ببرامجها وأهدافها الاستعمارية، الأمر الذي أدخل الرّعب في نفوس بعض الجزائريين، وهذا حسب رواية "غوتي" التي مفادها أن عضوا من جماعة "النخبة" قد أخبر زميله الفرنسي في المجلس البلدي بالعاصمة قائلا: "إنني أشعر بالخجل من عربيّتي وذلك لما شابها من كلمات فرنسية دخيلة تسربت إلى ألسنة الجزائريين بسبب سيطرة اللغة الفرنسية على شؤون الإدارة والتعليم، ووسائل الإعلام ومختلف النشاطات الثقافية، وأصبح الجزائري يتكلم هجينا لغويا"⁸.

وقد صور لنا كاتب جزائري تلك الظاهرة وأبدى تخوفه من لهجة الحديث العامية. في مقال كتبه سنة 1938 في جريدة "البصائر"، تحت عنوان بعد غربة اللغة العربية، أصبحنا نخشى على اللغة الدارجة. قال موجها كلامه إلى الشباب الجزائري: "لئن كان منكم من جيل بينه وبين الفصحى فلا أقل من أن ينال حظه من اللغة الدارجة، فالرطانة التي تفاحش أمرها في عموم القطر، وتشوهت بها الألسن أيما تشويه تركتنا خائفين على لغتنا العامية ذلك الخيال البارق من العربية"⁹.

وانطلاقا من هذه السياسة تجاه الثقافة العربية في الجزائر، سادت الأمية في وسط الشعب الجزائري حتى أصبحت بعد قرن وثلاث من الاستعمار تشكل 90% بين الرجال و98.4% بين النساء حسب ما تذكره العديد من الإحصاءات وقتئذ، أما القلة التي أتاح لها الاستعمار التعليم فلم تتجاوز نسبة 5.1% بين الرجال و2.6% بين النساء¹⁰.

وهكذا انتهج الاستعمار سياسة تجهيل الشعب الجزائري، ويمكن أن يفقد شخصيته ومكانته التاريخية ويجعله يشك فيهما، وبناء على هذا عمل المستعمر على نهب التراث الإسلامي في الجزائر وخير مثال على ذلك تدمير مكتبة الأمير عبد

القادر، وذكر بعض الجنود أن الأمير أصابه حزن شديد وهو يتتبع آثار الطابور الفرنسي مسترشدا بالأوراق المبعثرة في الصحراء التي انتزعها الجنود الفرنسيون من الكتب التي عانى الكثير في جمعها¹¹.

ولعل الغرض من هذا النهب المتعمد للتراث الثقافي الجزائري من طرف المستعمر يندرج في نطاق سياسته في بتر الصلة بالماضي ومحاربة اللغة العربية والعمل على طمس معالمها الحضارية، باعتبارها المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية منذ الفتح الإسلامي إلى يومنا هذا.

ولم يكتف الاستعمار بسياسة النهب للمخطوطات الجزائرية، كما أشرت إلى ذلك، بل حارب الصحافة الوطنية التي كانت تعمل لتثقيف الشعب وتدافع عن الثقافة العربية، خصوصا مع بداية القرن الماضي. وكانت معظم المجلات والجرائد العربية ما أن تبدأ في الصدور حتى تختفي بسرعة، وعلى سبيل المثال ما وقع لجريدة "المنتقد" التي كان يصدرها الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، وأمر بإغلاقها نهائيا بعد أشهر قليلة من تاريخ صدورها، ولم يصدر منها سوى 18 عددا¹² فقط، وهو ما وقع لجرائد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال: السنة، والصراط والشريعة والبصائر، ورغم كل ذلك فقد عرفت هذه الفترة صراعا ثقافيا بين ثقافة المستعمر والثقافة الوطنية التي ظلت صامدة أمام سياسة التغريب.

المحور الثاني: رد فعل التيارات السياسية الوطنية:

بعد هذا الظلم الفاضح للاستعمار في الجزائر، كان رد الفعل بتأزم الأمور وتجزر الأوضاع وتحرك الجماهير الغاضبة ضد الاحتلال للرجوع بالجزائر إلى هويتها الحقيقية وإعادة وجهها الناصع المشرق، بعد أن شوّه الاستعمار فيه ما شوّه من خصائص مميزة للشعب الجزائري.

وكان الوضع الاستعماري الذي فرض على الجزائر والاحتكاك اليومي المباشر بين الجزائريين والمستعمرين، والاطلاع على أوضاع فرنسا الداخلية والتقلبات السياسية التي عرفتھا، والظروف الدولية الجديدة وما تبع ذلك من علاقات ومصالح

متواشجة، والتنافس على مناطق النفوذ، والحركات القومية في أوروبا، وشدة وطأة الاستعمار قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها وما ظهر في الجزائر من علماء ومفكرين متتورين، هذه العوامل المجتمعة وغيرها نبهت الجزائريين إلى أن يعيدوا النظر في الوضع المزري الذي تعيشه الجزائر آنذاك.

وترتبت عن ذلك يقظة فكرية حديثة، وبداية وعي وطني جزائري قوي، تجلت هذه اليقظة في حركة فكرية ومطالب وطنية إصلاحية في ظل الحكم الفرنسي الراض وأخذت هذه الأحزاب كلها اتجاهين اثنين، تقليدي وعصري ويتضمن الأول حركة الأمير "خالد" ونجم شمال إفريقيا ونشاط جمعية علماء المسلمين، أما الثاني، فيتمثل في حركة عباس فرحات وأتباعه من دعاة الاندماج في المجتمع الفرنسي. وهذا تحليل لهذين الاتجاهين واحدا فواحدا.

الاتجاه التقليدي: ويتلخص في النقاط التالية.

1. حركة الأمير خالد الإصلاحية:

وقبل الحديث عن حركته الإصلاحية ومطالبها السياسية، يجدر التنبيه إلى أن أسلوب الجزائريين في مقاومة الاستعمار قد تغير عما كان عليه في السابق، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى إذ لم يعد تقليديا يعتمد على المقاومة الشعبية التي تقوم على العنف والقوة، بل سلك أسلوبا جديدا يتمثل في المقاومة السياسية عن طريق الأحزاب والجمعيات والنقابات والصحف والمظاهرات، وهذا التطور ناتج عن احتكاك الجزائريين بغيرهم، إضافة إلى اليقظة السياسية العامة التي دبت في الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى.

وكانت مدينة الجزائر المقر الرئيسي لهذه الحركات والأحزاب باستثناء النجم الإفريقي الذي نشأ خارج الوطن¹³. وقد كرس الأمير "خالد" حياته كلها للنضال السياسي قولا وفعلا من أجل استرداد الحقوق المسلوبة للشعب الجزائري وأخذ من تضحيات الشعب الجزائري وسيلة لمطالبة الحكومة الفرنسية باحترام وعودها تجاه الشعب الجزائري.

ومما تميزت به هذه الفترة انتشار مبادئ "ولسون" في أوساط الدول المستعمرة المناذية بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وقد اغتتم الأمير خالد هذه الفرصة فعرض على رئيس "ولسون" في مؤتمر فرساي سنة 1919 عريضة أبرز فيها الحالة العامة المتردية للجزائريين. وهاجم في الوقت نفسه الاستعمار الفرنسي، وطالب باستقلال الجزائر.

لكن هذه المطالب لم تجد قبولا عند الدول الاستعمارية الراضة لمطالب "ولسون" في الحرية والاستقلال. وأمام هذا الوضع المتأزم لم يجد الأمير خالد أمامه إلا الاستمرار والتفاوض مع الحكومة الفرنسية قصد حملها على الاعتراف بحقوق الجزائريين.

وكان من نتائج إصلاحات رئيس وزراء فرنسا "كليمانصو" 1919 إحداث تغييرات على الساحة السياسية الجزائرية منها توحيد الضرائب وإلغاء القوانين الجزرية ومنح الجزائريين حق الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.

ورغم هذا فقد عارضها "الأمير خالد" لأنها لم تحقق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين، وواصل نضاله بتأسيس جريدة "الإقدام" سنة 1920 باللغتين العربية والفرنسية واتخذها منبرا لعرض افكاره والدفاع عن حقوق مسلمي الجزائر من الفلاحين والعمال والبطالين، وتصدى لتعسف الإدارة الفرنسية وعمالها الجزائريين من القياد والباشاغوات وحارب العنصرية وأنصار التجنس بالجنسية الفرنسية أمثال الدكتور "ابن التهامي" والدكتور "بن جلول" و"فرحات عباس" وأتباعهم.

كما نبذ التفرقة ودعا إلى الوحدة الوطنية بين الجزائريين وفي سنة 1922 أسس "جمعية الإخوة الجزائرية" كبديل عن "حركة الشباب الجزائري" ومن مطالبها، تعميم التعليم وإلغاء قانون الأهالي وتطبيق قانون "ولسون" الرامي إلى استقلال الشعوب. والتمثيل العادل للمسلمين في المجالس الانتخابية إلى جانب المطالب

الاقتصادية والاجتماعية، ومن نشاطاته أيضا إلقاء المحاضرات وتوعية الشعب بحقوقه السياسية والاجتماعية، وقد انضم إليه خلق كثير .

ونظرا لهذه المواقف أجبر الأمير على الرحيل إلى فرنسا سنة 1923. وهناك واصل نضاله السياسي من خلال الندوات والمؤتمرات للتعريف بالقضية الجزائرية. وعندما انتصرت الأحزاب السياسية الفرنسية في الانتخابات البرلمانية قدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية "هيريو" ضمنها مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية تخدم مصالح الشعب الجزائري.

أما على الصعيد الداخلي، فقد ساند ثورة الأمير "عبد الكريم الخطابي" وطلب من الجزائريين الاندماج في بعض الأحزاب والمنظمات الثقافية الفرنسية¹⁴. وقد كان العمل السياسي متوصلا من الأمير خالد إلى أن بزغ "نجم شمال إفريقيا".

2. نجم شمال إفريقيا:

يمكن القول بأن أول حركة سياسية ظهرت في الجزائر لتمارس النشاط السياسي بصفة رسمية قد تمثلت في حزب "نجم شمال إفريقيا" الذي استعرض إيديولوجيته فيما يلي:

تأسس الحزب سنة 1926، ويعتبر أول حركة وطنية جزائرية منظمة ظهرت بباريس. ولقد أدى الأمير "خالد" دورا كبيرا في تأسيسه حين اتصل بعمال شمال إفريقيا وحاضر¹⁵ في أوساطهم وكون منهم جمعية تتولى شؤون المهاجرين من المغرب العربي¹⁶. وبهذا يمكن القول بأن الأمير "خالد" هو الذي وضع القاعدة التنظيمية للشروع في العمل السياسي الجزائري¹⁷.

وإذا كان الأمير "خالد" قد أدى دورا مهما في تنظيم مهاجري المغرب العربي وجمع شملهم على أسس دينية ووطنية وإنسانية، فهناك عوامل أخرى ساعدت على ظهور هذه الحركة في فرنسا ومنها ارتفاع عدد المهاجرين والحرية النسبية التي منحت للجزائريين المتواجدين في فرنسا والتي سمحت لهم بممارسة النشاط النقابي والسياسي¹⁸. وكذلك مساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي له، لأن الحزب في بداية أمره

كان يضم عمال شمال إفريقيا، وكانت له مطالبه اجتماعية أكثر منها سياسية. وكان النجم يضم ممثلين عن الأقطار الثلاثة، تونس، المغرب والجزائر. وبعد أن انضم أعضاء كل بلد إلى منظماتهم المحلية، ظهر في الجزائر حزب النجم وأعلن عن مطالب أساسية هي: استقلال الجزائر والمساواة الانتخابية وإعادة الأراضي المغتصبة لأصحابها الشرعيين، مع احترام الملكية الفردية وإعادة الغابات والأراضي المنتزعة من الدولة الجزائرية مع أحقية التعليم في جميع المستويات وتأسيس المدارس العربية¹⁹، وانسحاب القوات الفرنسية، وتشكيل جيش وطني جزائري، ودعا إلى نبذ سياسة الإدماج التي قال بها النخبويون. وقد نشر في جريدة الأمة سنة 1935 على لسان مؤسسها "مصالي الحاج"، ردا على دعاة الاندماج: "لم تكن الجزائر فرنسية، وليست فرنسية الآن، ولن تكون فرنسية أبدا بإرادة أبنائها"، ولهذه الجمعية صلة بما كان يجري في المشرق العربي في مجال الإصلاح السياسي.

ومن مواقف "مصالي" بخصوص الجزائر رفضه كل ما لا يتضمن مبدأ الاستقلال عن فرنسا، كما يدل على ذلك قوله: "إننا لن نقبل بأي شكل ولأي سبب وبأية حجة أن يكون بلدنا مرتبطا بفرنسا، إننا نعارض كل تمثيل برلماني في باريس". ثم أعلن ولادة حزب الشعب الجزائري سنة 1937، وشعاره "لا اندماج ولا انفصال، ولكن تحرر" وأعلن الحزب انه ضد الامبريالية، وليس ضد فرنسا. وطالب بنظام "الدومينيون" الذي يجعل الجزائر المتحررة صديقة فرنسا وحليفها. وبهذا يتقارب النجم في بعض النقاط من اتجاه جمعية العلماء، ويختلف عن دعاة الإدماج والفرنسة. كما سنرى عند "فرحات عباس" وجماعته²⁰.

ومما يؤكد تمسك النجميين بفكرة الاستقلال موقفهم الراض لمشروع "فيوليت" الذي اعتبره خطرا على الهوية الجزائرية²¹. هذا المشروع الذي رفضه المعمرون لأنه يسمح لبعض الجزائريين بمنافستهم في المقاعد الانتخابية، ورفضه النجميون أيضا لأنه يريد أن يحصر المشكلة في الحقوق الاجتماعية دون السياسية. وهذا في نظر النجميين يؤدي بالقضية الجزائرية إلى الانحراف عن إطارها الأساسي والصحيح.

ولهذا لم يتحمس لهذا المشروع إلا الأقلية المثقفة باللغة الفرنسية التي وصل الغرور ببعض زعمائها إلى حد نكران وجود أمة جزائرية، هذه الأمة التي دافعت عن وجودها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دفاعا مستميتا²².

3. جمعية العلماء المسلمين:

تمثل جمعية العلماء المسلمين تيارا دينيا إصلاحيا يهدف إلى توعية وتعليم الشعب الجزائري المسلم دينيا وثقافيا وسياسيا. وقد تأسست عام 1931 وجعلت العاصمة مقرا لها، أما إيديولوجية الجمعية فقد وقع خلاف حولها. فالسيد "عباس" حصر أهداف الجمعية في محاربة المرابطين لأنهم أداة الاستعمار، بالإضافة إلى تكوين إطارات مثقفة ثقافة عربية²³. أما "أنديري جوليان فراي" فيرى أن برنامج الجمعية كان يسعى إلى تحقيق هدف ديني وثقافي في الوقت نفسه. في الميدان الديني، كان عمل الجمعية يرمي إلى تنقية الإسلام من الشوائب التي علقت به وتخليصه من الخرافات والدروشة²⁴.

- أما في الميدان الثقافي، فكان عمل الجمعية يسعى إلى القضاء على الخلافات المذهبية بين المسلمين الجزائريين²⁵، لكن البعض الآخر يرى أن هدف الجمعية هو العمل لتوعية الجزائريين من أجل المطالبة بحقوقهم وأخذ مكانتهم في الحياة الكريمة، ومحاربة التبشير المسيحي والمد الصليبي ودعاة الفرنسة، عن طريق الدفاع عن مقومات الشخصية الجزائرية المتكونة من العقيدة والدين واللغة العربية والثقافة الإسلامية. وقناعة "ابن باديس" هي "أن الأمة التي لا تحترم مقوماتها من جنسها ولغتها ودينها وتاريخها لا تعد أمة بين الأمم ولا ينظر إليها إلا بعين الاحتقار"²⁶.

وهذا ما جعل البعض يقلل من أهمية الجمعية في الميدان السياسي ليجعلها جمعية خيرية تبشيرية لا فضل لها في تكوين المناخ السياسي الذي مهد لثورة نوفمبر 1954. وفي الوقت نفسه تحاول بعض الأصوات المغرضة أن تمنح مكانة بارزة لما تسميه الحزب الشيوعي الجزائري ضمن المسار السياسي الوطني.

أهمية الجمعية في الميدان السياسي:

لإبراز هذه الأهمية ومكانتها السياسية يجب تحديد مفهوم السياسة والعمل السياسي لبيان النشاط الذي قامت به. والسياسة في رأي "أرسطو" هي تحقيق مبدأ الخير العام للمجتمع²⁷. ويفهم من هذا أن السياسة ترمي إلى تنظيم المجتمع وخدمة مصالحه²⁸. وهذا هو جوهر الخلاف بين الإيديولوجيات المختلفة لأن كل إيديولوجية ترى في نفسها الوسيلة المثلى لتحقيق مصلحة الأمة.

وقد سمحت هذه الخلافات للحركة الوطنية أن تقتبس المسائل التنظيمية والتكوين النضالي للحركات السياسية والثقافية الثورية العالمية، وتحافظ على المحتوى العقائدي والإصلاحي²⁹.

وهذه المنابع الفكرية المختلفة للحركة الوطنية هي التي جعلت أعضائها يختلفون في اختيار السبل والوسائل التي تخدم الشعب الجزائري وتحقق مصالحه. وجمعية العلماء اختارت أسلوب التكوين الإسلامي على أساس أن الإسلام دين التعاون، و يفرض العدل والمساواة، ويشرك الفقراء مع الأغنياء³⁰.

وهذه المبادئ الإسلامية التي كانت الجمعية تسعى إلى تحقيقها هي مبادئ دينية وسياسية واجتماعية ولا تتحقق إلا في إطار دولة إسلامية. هذا هو العمل الذي جذت له الجمعية جميع إمكاناتها.

والملاحظ أن الجمعية لم تحصر نشاطها في الميدان التكويني فقط، بل دعت إلى عقد أول مؤتمر سياسي يجمع الفئات السياسية الحساسة في الثلاثينات³¹. وقد نشر في جريدة الدفاع اليومية أن دراسة الحالة السياسية للمسلم الجزائري يجب أن تناقش من جميع الممثلين والموجهين للرأي العام الإسلامي الجزائري بما فيهم العلماء³².

والمهم في المؤتمر أن "ابن باديس" بصفته الناطق الرسمي باسم الجمعية هو أول من طرح فكرة أول مؤتمر يناقش قضايا الأمة الجزائرية. ونذكر هنا أن "ابن باديس" لم يكن من دعاة الاستقلال جهرا وذلك لظروف وأسباب خاصة ، لكنه كان

على يقين أن الجزائر ستنال يوما ما استقلالها. وذلك ما نادى به في إحدى مقالاته في الشهاب سنة 1936 إذ قال: "إن الاستقلال حق طبيعي لكل أمة من أمم الدنيا وقد استقلت أمم كانت دوننا في القوة والعلم والحضارة ولسنا من الذين يدعون الغيب مع الله"، إلى أن يقول: "وليس من العسير، بل انه من الممكن أن يأتي يوم تبلغ فيه الجزائر درجة عالية من الرقي المادي والأدبي وتتغير فيه السياسة الاستعمارية عامة وتصبح البلاد الجزائرية مستقلة استقلالاً واسعاً تعتمد عليها فرنسا اعتماد الحر على الحر"³³.

وبفهم من هذا أن جمعية العلماء لم تكن بعيدة عن النشاط السياسي، بل ساهمت في حدود إمكاناتها في كل ما له علاقة بمستقبل الجزائر ومصحة الأمة. وإن كان خطابها دينياً، فأبعادها كانت سياسية ممثلة في مبادئ أول نوفمبر سنة 1954 التي وحدت بين وجهات نظر الأحزاب السياسية المختلفة حول هدف واحد وهو استقلال الجزائر.

وإذا كان بين الجمعية وباقي الأحزاب الأخرى خلاف فهو في أسلوب العمل والمنهج الذي سارت عليه كل حركة. ثم إن الجمعية كانت حريصة على تجاوز الخلافات الهامشية والصراعات الفكرية التي لا تخدم مصلحة الأمة³⁴. والنقطة التي أثارت الجدل السياسي بين التيارات السياسية هي ما يسمى بمشروع فيوليت الذي ينص على منح الجنسية الفرنسية لبعض المتقنين الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية. وهذا المشروع الذي نوه به النواب ودافعوا عنه دفاعاً مستميتاً إلى درجة أن البعض منهم أنكر وجود أمة جزائرية في التاريخ الجزائري واعتبر الجزائر أرضاً فرنسية والجزائريين مواطنين فرنسيين³⁵.

وكان رد "ابن باديس" على هذا قويا بقوله: "نحن العلماء نتكلم باسم أغلبية الشعب الجزائري ونقول للذين يزعمون أنهم فرنسيون لا يمثلوننا. إننا فتننا في التاريخ في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال ولها وحدتها

الدينية واللغوية والثقافية الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمم الدنيا"³⁶.

وكان موقف الجمعية من هذه السياسة الرامية إلى إدماج الشعب الجزائري في الشعب الفرنسي جادا لأنها ترمي إلى إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين وتؤدي في النهاية إلى ذوبان الفوارق الثقافية كحاجز قوي بين الشعبين الجزائري والفرنسي، لان الحاجز الجغرافي وحده لا يكفي للحفاظ على كيان الأمة الذي هو كيان معنوي وثقافي.

وهذا لا يتحقق إلا بالدفاع عن مقومات الأمة كاللغة والدين والوطن. وقد رد "ابن باديس" على سياسة الفرنسية قائلا "إن الأمة الجزائرية ليست فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسية ولو أردت، بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وأخلاقها وعصرها ودينها، لا تريد أن تندمج ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة"³⁷.

وبفهم من هذا المقال تأكيد "ابن باديس" على أن الشعب الجزائري كان أشد الشعوب تمسكا بمميزات جنسيته القومية التي تجعل إدماجه أو محوه أمرا مستحيلا. كما حذر الشعب من الغرور والانخداع من فرنسا، وطالب الجزائريين باليقظة قائلا: "أيها الشعب الجزائري أيها الشعب المسلم أيها الشعب العربي الأبوي، احذر من الذين يخدعونك احذر من الذين يأتونك بوحي من غير نفسك وضميرك ومن غير تاريخك وقوميتك... استوح الإسلام ثم استوح تاريخك ثم استوح قلبك"³⁸.

ولعل حرص "ابن باديس" على التمسك بالمقومات الثقافية للأمة الجزائرية يرمي إلى حماية ثقافتها من الزوال، لأن الأمة التي تفقد ثقافتها تفقد حتما تاريخها³⁹ والأمة التي تفقد تاريخها هي أمة تافهة لا معنى في وجودها، لأن الوجود الحقيقي للأمة يستلزم تحررها من سلطة المستعمر ليكون هذا الوجود واقعا. ويؤكد ابن خلدون هذا فيقول: "إن الحكم لمن يستعبد الرعية ويحمي الثغور ويجبي الأموال،

ويبعث البعوث، ولا تكون فوق يده يد قاهرة، ومن نقص ملكه شيء من ذلك رفض حكمه وزال وجوده⁴⁰.

وبفهم من كلام "ابن خلدون" أن الوجود الحقيقي للدولة هو إذا كانت قادرة على ممارسة كل الصلاحيات بنفسها بعيدة عن جميع العوائق والضغوط، وهو ما كانت التيارات السياسية الوطنية حريصة على تجسيده ميدانيا. ولهذا السبب ركزت الجمعية على الجانب الثقافي حتى يستحيل احتواء الشعب في الثقافة الفرنسية. هذه الاستحالة التي عبر عنها احد الفرنسيين بحرارة حين قال: "لقد أضحى إلحاق الجزائر بفرنسا أمرا مستحيلا أردنا ذلك أم أبينا، نظرا لاختلاف الشعبين في الجنس والدين"⁴¹. فالاندماج إذا حتى عند هذا المفكر الفرنسي أضحى أمرا صعبا مادامت المميزات الثقافية بين الشعبين قائمة. وهذه المميزات التي حاول النخبويون نكرانها ليتمكنوا من تحقيق أغراضهم السياسية الخاصة. ولكن بقدر ما كان هؤلاء حريصين في الدفاع عن غايتهم، كانت الجمعية أشد حرصا في التمسك بمقومات الشخصية الوطنية وهو الموقف الإيديولوجي الذي أكدته موثيق جبهة التحرير الوطني وبيان نوفمبر 1954. وإذا كان هناك من نقد يوجه إلى الجمعية فهو في قبولها لمشروع فيوليت لكنه قبول مرحلي ما دامت هناك حركة إصلاحية ترمي إلى تغيير النفوس، فهو لا يشكل خطرا على الشعب⁴².

إن هذا الموقف المتميز بنوع من الليونة تعود أسبابه إلى الظروف التي عاشتها الجمعية آنذاك إضافة إلى كون "ابن باديس" كان من دعاة التقاهم بالحكمة والموعظة الحسنة سواء مع رجال الإصلاح أو الإدارة الفرنسية. فالمشكلة بالنسبة للجمعية إذا هي مشكلة أسلوب ومنهج عمل، وليست قضية مبدأ إيديولوجي وهذا المبدأ هو الذي لم يوافق عليه النخبويون الذين عبروا عن أسفهم لقبول الجمعية هذا المشروع وقد اعتبروه خطرا على الشخصية الجزائرية.

وننبه هنا إلى أن قبول الجمعية للمشروع لا يعني أبدا أنها كانت من دعاة الاندماج لأن هذه الفكرة رفضتها من قبل رفضا مطلقا. وقد يكون هذا القبول للمشروع

خاصا بالمنهج الذي اختارته للعمل في إطاره. وهو منهج إصلاحى يعتمد على اللين أكثر من العنف والثورة، نظرا للظروف السياسية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك. وقناعة "ابن باديس" هي أن أسلوب العنف يتطلب تحضير المناخ السياسي والاجتماعي. وهذا في نظره لا يتم إلا بتربية الشعب تربية سياسية ودينية ووطنية وهو ما كانت الجمعية حريصة على تحقيقه ميدانيا⁴³ ولا ننسى دور الجمعية في تكوين نفوس مؤمنة بأن ما وحدته يد الله لا تفرقه يد الشيطان.

وما نستخلصه من كل هذا هو أنه، وعلى الرغم إلحاح هذه الأحزاب على استقلال الجزائر، إلا أن الحزب الذي قاد الثورة التحريرية هو حزب جبهة التحرير لوطني الذي انصهرت فيه جميع الأحزاب الوطنية. وهكذا مرت الحركة الوطنية من النجم إلى حزب الشعب الذي رفض أية تسوية في إطار الوجود الفرنسي كما تضمنه في خطاب النخبويين أمثال "فرحات عباس" وأتباعه.

الاتجاه العصري التجديدي: وهو اتجاه سياسي نادى بالاندماج وربط الجزائر بفرنسا كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق بين المعمرين الأوربيين والجزائريين، ومن الذين تزعموا هذا المطلب "عباس فرحات" والدكتور "بن جلول" والدكتور "بن التهامي"، وهم نخبة مثقفة ثقافة فرنسية تبنت أفكارا غريبة غريبة.

وهذا خلاف الأحزاب السياسية السابقة التي وصفها عباس بأنها تقليدية في أساليبها. وقد أسس "عباس" سنة 1938 "حزب اتحاد الشعب الجزائري" وقبل هذا كان من أنصار الأمير "خالد" ولخلاف إيديولوجي بينهما انفصل عن الحزب، وكان "عباس" وجماعته من دعاة الاندماج.

وقد أثرت فيه المدرسة الفرنسية إلى درجة أن جعلته في بداية مشواره السياسي لا يؤمن بوجود أمة جزائرية وقال: "فرنسا هي أنا لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا ولست مستعدا للموت في سبيل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، إنني لم أكتشفه ولقد سألت عنه التاريخ، سألت عنه الأحياء والأموات، وزرت المقابر من أجل اكتشافه، فلم أجد من كلمني عنه إطلاقا، إننا يجب أن لا نبني فوق الرمال،

وإنني قد ابعت بصفة باتة ونهائية كل خيال لكي نربط مصيرنا بصفة نهائية مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد⁴⁴."

وبين هذا المقال تأثر "عباس" بأفكار المدرسة الفرنسية إلى درجة أنه لا يؤمن بوجود أمة جزائرية. والملاحظ هو أن هذه الأفكار لم تجد آذانا صاغية ولا قلوبا واعية من قبل الشعب الجزائري. وكان رد "ابن باديس" على هذا كان قويا بقوله: "نحن العلماء نتكلم باسم أغلبية الشعب الجزائري ونقول للذين يزعمون أنهم فرنسيون لا يمثلوننا. إننا فتحنا في التاريخ في الحالة الحاضرة فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال ولها وحدتها الدينية واللغوية والثقافية الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمم الدنيا⁴⁵"، وحتى السلطات الفرنسية رفضت مشروع "عباس" الاندماجي لأنه يسوي بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق وكان هذا الرفض نقطة بداية في تحول فكره السياسي تجاه فرنسا. وهذا رغم التنازلات التي رضي بها، مما جعله يتخلى عن فكرة الاندماج⁴⁶.

ثم تطور فكره حسب الظروف وتقرب من العلماء وحزب الشعب وتوصل إلى تمييز أمة جزائرية كان بالأمس ينكر وجودها. فقال عندئذ قولته المشهورة: "إن وعودا قد أعلنت ولكن لم يتحقق منها شيء، ف تحرير الإنسان الأهلي سيكون مهمة الإنسان الأهلي نفسه، ولكي يتحقق ذلك لابد من تحريك الجماهير لذلك فواجبنا يتمثل في شعار "من الشعب إلى الشعب" ونحن نأمل أن تعتمد الجزائر على الديمقراطية الفرنسية، لكن تحتفظ بذاتها ولغتها وتقاليدها."

وبين المقال التحول الحاصل في فكر "عباس" من فكرة الاندماج إلى اعتناق مبادئ الوطنية الجزائرية. وبهذا انفصل عن التيار الاندماجي الذي كان يتزعمه الدكتوران "بن جلول" و"بن التهامي" وطالب في بيانه بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومنح الجزائر دستورا. وطالب بضممان وحدة التراب الجزائري، والإعتراف باستقلال الجزائر الذاتي بوصفها أمة ذات سيادة مع الاعتراف لفرنسا بحق الإشراف.

وفي أبريل 1956 أعلن "عباس" في مؤتمر صحفي بالقاهرة انضمامه إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ووضع نفسه في خدمة الثورة وهو الأمر الذي تحقق له إذ أصبح رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة من سنة 1958 إلى 1961. وبذلك انتهت أسطورة الجزائر الفرنسية⁴⁷.

مما تقدم يمكن القول أن الشعب الجزائري لم يرض بسياسة الاستبداد، بل رفضها رفضا مطلقا، وقاومها بكل ما لديه من قوة، وقد اكتست المقاومة الوطنية أشكالاً متنوعة منها محاربة المدارس الرسمية وخطة الاستعمار الثقافية وكان لرجال التعليم والعلم والثقافة دور كبير في هذا الصراع، إذ أيقظوا من كان نائما وحرصوا الشعب على رفض التعليم الفرنسي، مبيينين لهم أهدافه وخطورته، وجعلوا كل مدرسة ومسجد مركزا لمحاربة العدو، الأمر الذي جعل المستعمر يتساءل حول سر الوحدة الوطنية القوية للشعب الجزائري التي ازدادت تماسكا مع تطور القضية الوطنية، هذه الوحدة التي حققت النصر و السيادة للجزائر في 1962. وهنا يحق لنا أن نتحدث عن الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة على أرضها.

- 1- أحمد طالب الإبراهيمي / من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972) ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 15.
- 2- BELAMERI RABAH : l'ouvre de louis bertrand, miroir de l'idiologie colonialiste, Alger 1980 P154.
- 3- يسلي مقران / الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920-1945، دار الأمل للنشر والتوزيع تيزي وزو، الجزائر 2006 ص59.
- 4-MERRAD ALI : Le réformisme musulman en Algérie (1925-1940), Paris, 1967 P118.
- 5- إيفون تورين / المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (1830-1880) باريس 1971. (مرجع بالفرنسية تقديم الدكتور أبو عمران الشيخ. مجلة الأصالة، العدد 16 السنة 1 جانفي 1982 ص118).
- 6- الأستاذ م. العباسي / لنقطع جسور التبعية الثقافية التاريخية والاعتزاب المفروض، مجلة الفلاح والثورة، العدد 34، الجزائر 1981 ص10، 11.
- 7- عمار عمودي / الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة الجزائر 2009، ص351.
- 8- أبو القاسم سعد الله / الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ج3، ط1 منشورات دار الأدب بيروت 1969 ص339.
- 9- أبو العباس أحمد بن الهاشمي / مقال بعنوان: بعد غربة اللغة لعربية أصبحنا نخشى على اللغة الدارجة، جريدة البصائر: العدد 23، السنة 1-12 يوليو 1938 ص2.
- وقد غطت هذه الجريدة كل النشاطات الوطنية والدينية والثقافية والسياسية في الفترة الواقعة بين (1936-1947) وتناولت بكل جرأة وشجاعة قضايا المجتمع الجزائري، ونددت بسياسة الاستعمار وأنصاره ومن أساليبيها في هذا المجال الاعتماد على العلماء الوطنيين في كل ما يتعلق بالمصلحة العامة للأمة.
- 10- عمار بوحوش / التعليم في الجزائر في عهد الاحتلال، مجلة الثقافية العدد 14، السنة 1، الجزائر 1973 ص62.
- 11- تركي رابح / التعليم القومي والشخصية الوطنية، الطبعة الأولى، الجزائر سنة 1975 ص94.
- 12- المصدر نفسه ص352.
- 13- الجزائر بوابة التاريخ ج2، مرجع سابق ص403.
- 14- الجزائر بوابة التاريخ ج2، مرجع سابق ص405-406.

- 15- وممن كان يحضر محاضرات الأمير، الحاج عبد القادر والحاج مصالي بانون أكلي. انظر مقناش. الحركة الاستقلالية في الجزائر. الجزائر 1982 ص35.
- 16- عبد الحميد زوزو / دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939. الجزائر 1974 ص53.
- 17- شريفى سعيد / تبلور اسس الفكر الاشتراكي في الجزائر من 1976-1988، الجزائر، 1991، ص45.
- 18- المرجع نفسه، ص46.
- 19- زوزو عبد الحميد / دور المهاجرين الجزائريين. مرجع سابق، ص71.
- 20 -GULIEN CHARLE ANDRE, Histoire de l'Afrique du nord, Paris 1952, P426.
- 21- د. شريفى سعيد / تبلور أسس الفكر الاشتراكي في الجزائر، مرجع سابق، ص45.
- 22- المرجع نفسه، ص46.
- 23- د. سعد الله / الحركة الوطنية ج3، ص10.
- 24- د. سعد الله / الحركة الوطنية ج3، ص10.
- 25- اندري جوليان / شمال إفريقيا تسيير، ترجمة منحنى سليم الشركة الوطنية للنشر. الجزائر 1976، ص135.
- 26- ابن باديس / مجلة الشهاب سنة 1936، ص49.
- 27- ماجد فاخر / أرسطو عند العرب. المطبعة الكاتوليكية بيروت 1958، ص48.
- 28- د. حسن شعث / علم السياسة. دار العلم، بيروت ط3 1972، ص19.
- 29- عبد الله شريط / المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية في الجزائر. ديوان المطبوعات الجزائر 1981، ص53-54.
- 30- سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. دار الكتب الجزائرية 1982 انظر الملحق ص12.
- 31- مجلة الوثائق الوطنية الجمهورية الجزائرية العدد 6 ج1 1972، ص32.
- 32- جريدة الدفاع اليومية. العدد 3 جانفي 1936، ص49.
- 33- مجلة الشهاب، 1936 ص50.
- 34- القانون الأساسي للجمعية، ص16.
- 35- شارل اندري جوليان / إفريقيا الشمالية تسيير، مرجع سابق، ص132.
- 36- مجلة الشهاب، 1936، ص36.
- 37- مجلة الشهاب. العدد الصادر 1936، ص37.
- 38- ابن باديس حياته وآراؤه. الجزائر 1983، ص352.

- 39- مالك بن نبي / مشكلة الثقافة ترجمة عبد الصبور شاهين. دار الفكر القاهرة 1969 ص108.
- 40- ابن خلدون / المقدمة الفصل الخاص بالسياسة ج2، تحقيق د علي عبد الواحد وافي، دار النشر مصر 1958، ص256.
- 41- ريمون ارون / الاستقلال للجزائر. ترجمة جان بال. بيروت 1958، ص25.
- 42- د سعد الله / الحركة الوطنية، ج3، ص88.
- 43- البصائر. العدد 10 / 13 أكتوبر 1947، ص2.
- 44- الجزائر بوابة التاريخ ج1، مرجع سابق، ص426.
- 45- مجلة الشهاب، 1936، ص36.
- 46- المرجع نفسه، ص427.
- 47- المرجع نفسه، ص426.